بعد تقديم 10 نواب الطلب عقب استجوابه في جلسة الثلاثاء الماضي

مجلس الأمة ينظر في جلسته اليوم طلب طرح الثقة بوزير التجارة

اليوم التصويت على طلب طرح الثقة بالروضان

بعقد مجلس الأمة اليوم الأربعاء جلسة خاصة للنظر في طلب طرح الثقة بوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان والتصويت عليه.

ويأتي ذلك في أعقاب إعلان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في جلسة يوم الثلاثاء الماضي تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة بالوزير الروضان في نهاية مناقشة المجلس الاستجواب الموجه إليه من النائبين مبارك الحجرف والحميدي السبيعي.

وأشارت المادة "101" من الدستور الكويتي إلى مسؤولية كل وزير لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته إذ قضت بانه "إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا".

واشترطت المادة الدستورية علاوة على المادتين "143" و"144" من اللائحة الداخلية للمجلس في طلب طرح الثقة أن "يكون بناء على رغبة الوزير أو طلبا موقعا من 10 أعضاء".

واستنادا إلى تلك المواد يتطلب سحب الثقة من الوزير موافقة "أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة".

وحمل طلب طرح الثقة بالوزير أسماء النواب الدكتور عبدالكريم الكندري وخالد العتيبي ومحمد المطير وفراج العربيد والحميدي السبيعي وثامر السويط ومبارك الحجرف وشعيب المويزري وصالح عاشور وعبدالله العنزي.

ووفقا للمادة "145" من لائحة مجلس الأمة فإنه قبل التصويت على طلب طرح الثقة في الجلسة سيأذن الرئيس بالكلام في هذا الموضوع لاثنين من مقدمي الاقتراح بعدم الثقة أو من غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدمي الاقتراح بترتيب طلبهم.

ونصت المادة سالفة الذكر كذلك على أن الرئيس سيأذن قبل التصويت على الطلب أيضا لاثنين من المعارضين ما لم ير المجلس الإذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأعضاء الأربعة.

وكان مجلس الأمة ناقش في جلسته العادية الثلاثاء الماضي الاستجواب الموجه من النائبين الحجرف والسبيعي إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات بصفته والمكون من خمسة محاور.

وعقب انتهاء تلك الجلسة أعرب الوزير الروضان عن ثقته "الكبيرة جدا" في نواب مجلس الأمة قائلا "قمت بتفنيد الاستجواب والحكم الآن بيد نواب الأمة".

أما رئيس مجلس الأمة فقد اعتبر الاستجواب "راقيا" من الوزير المستجوب والنائبين المستجوبين معربا عن الشكر والتقدير لهم على "الالتزام باللائحة".

بعد طلب النائب الأول من رئيس الجهاز المركزي إنهاء المشكلة

«الداخلية والدفاع»: السماح لـ 500 عسكري «بدون» بسحب رواتبهم من البنوك لمدة 6 أشهر لتعديل أوضاعهم

النائب الأول في طريقه إلى الاجتماع (تصوير: صالح محمد)

■ عسكر: هناك توافق على 48 اقتراحًا برغبة.. واللجنة تدرس مسودة مشروع حكومي بشأن حقوق زوجات الكويتيين

■ المرداس نقلا عن وزير الدفاع: إيقاف إجراءات انتساب أبناء العسكريين «البدون» للجيش لحين الانتهاء من تجهيز جميع الملفات

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، خلال اجتماعها أمس، وقف رواتب عدد من العسكريين بوزارة الدفاع من المقيمين بصورة غير قانونية، وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح، ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة.

وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن النقاش تم بناء على طلب وزير الدفاع حول وجود مجموعة من العسكريين البدون يفوق عددهم 1300 عسكري كانت رواتبهم متوقفة إلى حين إثبات هوياتهم أو اعترافهم بالهويات الموجودة لدى الجهاز المركزي.

وبين العنزي أن 700 شخص من هؤلاء العسكريين تم كشف هوياتهم وتسلموا الهويات الموجودة في الجهاز المركزي وتم صرف رواتبهم الموجودة في البنك المركزي.

وأضاف أن 500 حالة وافق رئيس الجهاز المركزي على منحهم مهلة 6 أشهر لتعديل أوضاعهم وذلك بناء على طلب وزير الدفاع.

وأوضح أن اللجنة استفاضت في مناقشة هذا الموضوع، وأن الجهاز المركزي لديه إثباتات معينة على امتلاك هؤلاء العسكريين جنسيات أو جوازات سفر أخرى بحسب إفادة الجهاز، والذي أكد مسؤولوه أن الاستخبارات العسكرية أثبتت صحة هذه الإثباتات لبعض العسكريين.

وأشار العنزي بتعاون الشيخ ناصر في هذا الجانب ولا سيما أن هؤلاء العسكريين أدوا خدمات للبلد ولا يمكن قطع رواتبهم، إذا كان هناك خلل في الربط بين وزارة الدفاع والجهاز المركزي.

وبين أن اللجنة استطاعت في اجتماعها التوفيق بين جميع الآراء والحصول على موافقة رئيس الجهاز المركزي بالتمديد لهؤلاء العسكريين لمدة 6 أشهر حتى تحاول وزارة الدفاع إيجاد حل لهذه الفئة.

من جانب آخر، أوضح العنزي أن اللجنة ناقشت اليوم 9 اقتراحات بقوانين مقدمة من النواب في شأن طلبات إعلان الرغبة لزوجات الكويتيين المتوفى عنهن أزواجهن أو تم طلاقهن دون تقديم طلبات إعلان رغبة بحضور وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح.

وأكد أن الوزير الجراح وعد بتقديم مشروع قانون حكومي لحل هذه القضية برمتها بحيث إن زوجة المواطن أيًا كانت جنسيتها تأخذ حقوقها في حالة وفاة الزوج أو الطلاق.

وكشف أن مشروع القانون الحكومي تم الانتهاء منه من قبل إدارة الفتوى والتشريع وينظر حاليًا في اللجنة القانونية لمجلس الوزراء.

وبين أنه حرصًا من وزير الداخلية للاستئناس بآراء أعضاء مجلس الأمة وبالأخص أعضاء لجنة الداخلية والدفاع تم تزويد اللجنة بمسودة مذكرة عن القانون من أجل دراستها واقتراح أي تعديلات لديهم عليها حتى يصدر المشروع بقانون رأسًا من دون تعديل.

وأفاد العنزي بأن اللجنة ناقشت اليوم أيضا 49 اقتراحًا برغبة ووافقت على 48 اقتراحًا منها.

من جهة ثانية، قال النائب نايف المرداس إن الحكومة قدمت مشروعا بقانون بأنه «يحق لابن الأرملة الكويتي التي لم تعلن رغبتها قبل وفاة زوجها، بتقديم إعلان رغبة لأمه».

وأضاف: هناك مشروع بقانون آخر وهو أن زوجة الكويتي تعامل معاملة الكويتية منذ زواجها ولا تمنح الجنسية إلا بعد بلوغ ابنها 18 عاما مع استمرار الزوجية.

وأشار المرداس إلى أننا طلبنا في لجنة الداخلية والدفاع من وزير الداخلية تجهيز ملفات التجنيس للمستحقين ليتسنى تجنيسهم فور تصويت المجلس على قانون تجنيس 4 آلاف شخص العام الحالي، حتى لا يتكرر ما حصل في العام الماضي حيث تم إقرار القانون في نهاية العام ولم يكن هناك وقت لإعداد الكشوف.

وفي شأن تطبيق قانون دخول أبناء العسكريين «البدون» الى الجيش، قال المرداس: تحدثت شخصيا مع وزير الدفاع حول هذا الموضوع وأوضح أنه خرجت بعض الأسماء ولكن تم إيقاف جميع الإجراءات في هذا الموضوع لحين الانتهاء من تجهيز جميع الملفات من فحوصات وغيرها، حيث سيتم إدخال الجميع في دفعه واحدة أو عن طريق القرعة حتى لا تكون هناك محاباة لشخص على حساب آخر.

وأوضح النائب خالد العتيبي أن «التعديل على قانون تجنيس زوجات الكويتيين مجرد مسودة لم تعتمد من مجلس الوزراء ولم تعرض علينا بشكل رسمي»، موضحا أننا سنقوم بدراستها وإبداء الرأي بشأنها.

هنأ نظيرته في بنغلاديش بالعيد الوطني

الغانم تسلم من الهاشمي دعوة لحضور «قمة بغداد لبرلمانات الجوار» 20 أبريل المقبل

الغانم يتسلم الدعوة من السفير العراقي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس السفير العراقي لدى الكويت علاء الهاشمي.

وسلم السفير الهاشمي الرئيس الغانم دعوة رسمية من رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي لحضور "قمة بغداد لبرلمانات دول جوار العراق" المقرر عقدها في العاصمة بغداد في ٢٠ أبريل المقبل.

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم اليوم ببرقية تهنئة إلى رئيسة البرلمان البنغلاديشي شيرين شارمن شودري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

ماجد المطيري يطالب باستعجال مقترح إسقاط القروض

ماجد المطيري

طالب النائب ماجد المطيري باستعجال إحالة مقترح إسقاط القروض إلى المجلس للتصويت عليه، مؤكدا دعمه لأي تحرك نيابي أو شعبي يساند هذه القضية.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "لم اتقدم بالاقتراح واتركه لدورته الاعتيادية وإنما وقعت وخمسة نواب طلب استعجال مناقشته في اللجنتين التشريعية والمالية لرفعه للتصويت عليه في قاعة عبدالله السالم".

وأضاف أن "الطلب أحيل إلى مكتب المجلس لدراسته لذا اشدد على إخواني في مكتب المجلس استعجال إحالته إلى المجلس للتصويت عليه خاصة أن الطلب النيابي الذي قدمته كان في ١٩ فبراير الماضي".

واعتبر المطيري أن التفاعل الشعبي الساحق مع قضية إسقاط القروض مستمر والزخم متواصل بدرجة لم تحدث مع قضية أخرى ما يدلل على حجم المشكلة والكارثة التي ضربت كل بيت كويتي.

بهدف ترسيخ مبادئ الحوكمة وفعالية إدارة المؤسسات العامة ومنع تضارب المصالح

«التشريعية» توافق على مقترح بتعديل مرسوم إنشاء مؤسسة البترول المقدم من نائب رئيس مجلس الأمة

عيسى الكندري

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس على الاقتراح بقانون المقدم من نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري بتعديل المرسوم بقانون بإنشاء مؤسسة البترول وإحالته إلى اللجنة المختصة.

ويأتي الاقتراح حرصاً على تدقيق بعض الأحكام وملاءمتها مع التوجهات المعتمدة لترسيخ مبادئ الحوكمة وفعالية إدارة المؤسسات العامة ومنع تضارب المصالح.

ويضع القواعد التي من شأنها إرساء المبادئ الأساسية بتوريد جميع الأرباح المحققة للمؤسسة إلى الخزانة العامة للدولة من أجل تعزيز موارد الخزانة العامة، فضلاً عن تحديد مدة التعيين في منصب مجلس الإدارة في أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويهدف الاقتراح كذلك إلى الفصل بين مهمة الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة بإسناد رئاسة الجهاز الإداري لرئيس تنفيذي من خارج مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يعينه مجلس الإدارة بناء على اقتراح من الرئيس (وزير النفط) ويكون مسؤولا أمام المجلس عن تنفيذ القرارات والسياسات العامة التي تصدر عنه.

ويحظر الاقتراح على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والأعضاء المنتدبين للمؤسسة، أن يكون لأي منهم مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو أي نشاط تجاري أو استثماري يتصل بأي وجه من الوجوه بأعمال المؤسسة أو بأي أعمال أخرى مماثلة لأعمالها.

الفضالة يطالب بأحقية أي شخص الاستعلام والاطلاع على ملف الجنسية الخاص به

يوسف الفضالة

أعلن النائب يوسف الفضالة عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: اشتكى الكثير من الأفراد في الآونة الأخيرة من عدم حقهم بالاستعلام او الاطلاع على ملفهم الشخصي بالجنسية والافراد الملحقين بهم، ولما كان لهذا الموضوع من أهمية خاصة لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

-1 يحق لأي فرد الاستعلام والاطلاع على ملف الجنسية الخاص به والتحقق من الأفراد الملحقين فيه والمسجلين عليه في الملف إما عن طريق موقع وزارة الداخلية الإلكتروني او بالحضور الشخصي.

-2 تقوم الإدارة العامة للجنسية بإرسال رسالة نصية في حال إضافة أي فرد على ملف الجنسية لصاحب الملف لإعلامه بالإضافة.

اجتماع اللجنة بحضور النائب الأول ورئيس الجهاز

واجتماع آخر بحضور وزير الداخلية